لمسات

aliku1000@yahoo.com
د.بدر نادر الخضري

الاختيار.. والحسبة السياسية..!

المراقب المحلي للساحة الكويتية، يجد أن هناك تجاوزات واختراقات وصدمات تخلقها الحكومة باقتدار في قضية اختيار الكفاءات والمكونات الفاعلة التي لا تحمل في طياتها القدرات والمهارات العلمية والعملية والأخلاقية والإدارية.

حيث ينتشر في وزاراتنا وهيئاتنا ومؤسساتنا الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية بعض الأفراد الذين يفتقدون الأسس والمعايير والضوابط الصحيحة في اختيارهم للمناصب القيادية بالوطن.

ويرجع السبب في ذلك الفقدان الى وجود ثلاثة عناصر مهمة في اختيار الشخص لأي منصب حساس وفعّال، ويظهر ذلك من خلال ضرورة وأهمية انتماء هذا الشخص الذي يتم اختياره الى اتجاه وتيار سياسي وحزبي محدد وذي صبغة مؤثرة مدعومة من بعض نواب مجلس الأمة المنضوين تحت مظلة ذلك التيار والحزب أو المذهب أو الطائفة المنطلق منها! والسبب الثاني في ذلك الضياع وعدم وضوح الرؤية.. انه لابد ان يكون الشخص ذا نفوذ تجاري واقتصادي ودبلوماسي متحرك في المجتمع، أي جذوره تكون «تجارية» أو من عائلة اقتصادية لها وزن في تجديد مسار السياسة الاقتصادية في الوطن، والسبب الثالث في ضياع وفقدان الرؤية هو الاعتماد على قاعدة مفهوم «الديوانية» التي لها تواجد ونشاط وتجميع أفراد المجتمع في بقعة محددة المعالم.. ولكن لابد ان تكون هذه الديوانية متميزة في العمل على حسم الكثير من القضايا، أي نقصد لها القوى الفعالة في اتخاذ الموقف الصحيح..!

نعم من خلال هذه المعطيات الثلاثة نستطيع ان نحدد المرتكزات..!

فالمرتكز بأنه لا غبار على الشخص من انه سيصل الى المركز الذي يطمح اليه بكل سهولة أو دون بذل جهد من خلال تلك المعطيات..! فمن هنا نطالب بالدعم والمساهمة واظهار الشخصيات والأفراد المخلصين.. والذين يتميزون في كفاحهم النفسي والعاطفي والاداري في القضاء على تلك الافرازات التي يتشدق بها.. نعم نحن بحاجة الى محاربة كل من يتبجح بالمصلحة الخاصة دون العامة..!

نعم.. نطالب العمل على تحقيق المصالح العامة.. والقضاء على الاتجاهات والأفكار والتقارير والأطروحات المتطرفة أو التي لا تحمل صفة المحافظة على الوضع الصحيح للوطن، نعم نريد من يحملون لواء التغيير والإصلاح والتعديل والإبداع..!

فاكهة الكلام: يقول المثل الشعبي: «عفسه وكل يبرز نفسه».

زفير القلم

@majedalenzi
ماجد جابر العنزي

إن في ذلك لذكرى

كل الطغاة عبر العصور لهم نهاية وليس الامر مجرد نهاية فالكل ينتهي بنهاية حياته إلا أن الجبابرة بانتهاء ملكهم يبدأ التاريخ بلعنهم وسبهم بقوة ودون خوف!

«إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته»

عندما نودع القذافي ذا الفكر الهافي صاحب أشهر الألفاظ والألقاب

ملك ملوك أفريقيا المعظم الـ«مصرقع»

في الحديث «إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك لامالك إلا الله» رواه أبوداود وهنا مبدأ من مبادئ الذلة في السنن الكونية.

واشتهر بـ«زنقة» واللفظ المهذب للشعب الكبير«الجرذان» هكذا يسجل تاريخنا المعاصر هذه الحقبة تاركا للشعوب هذه المرة أن تكتب بدمائها ماتشاء إن رغبت في حريتها.

بقي من جبابرة الزمان طاغية الشام ومن يقتل الشعب في اليمن السعيد

وهم ينظرون في مسرح الأحداث فماذا ينتظرون؟

نهاية الصابرين على بلاء المجانين ـمن هم للكرسي معظمين ـ نهايتهم التمكين في الأرض إذا ماأتوا بمرادات الله تعالى (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد).

يوسف الصديق تنقل بين بلاء الجب إلى بلاء الحب وبيع بسوق النخاسة وهو الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم فأعقب الله صبره تمكينا (وكذلك مكنا ليوسف في الأرض)

وكل من يحكمهم رجل غير(صالح) أو(نعجة) تقود أسود فإن هلاكها آت ولابد.

قتل عبدالكريم قاسم بالرصاص وكاريموف الرئيس الأوزبكستاني كان يقتل أهل اللحى وأهل الصلاة قتل بالرصاص وهتلر مات منتحرا وغيرهم كثير فهل من مدكر؟

فاللبيب من نفذ بجلده قبل أن يسلخه الوحوش بأنياب الحرية ويمزقوه بمخالب نشوة الانتصار وإن غدا لناظره قريب.

سـقط المكابـر وانتهـى الطغيـان
وتخلصـت مـن جـوره الأوطـان
سـقط العقيـد فلاتسـل عـن وجهه
وعليـه مـن دمـه الرخيـص بيـان
صلـوا علـى رسـول الهـدى

جرس

samy_elkorafy@hotmail.com
سامي الخرافي

بين الواقع والأمل

الواقع السياسي الذي تعيشه الكويت في هذه الأيام لا أعتقد أنه يسر أحدا، فموجة الإضرابات والاعتصامات تتصاعد في كل يوم، والمواجهة بين المجلس والحكومة تزداد سخونة حتى قبل انعقاد جلسة مجلس الأمة الأخيرة يوم الثلاثاء الماضي، ولاتزال الأجواء ملبدة وتصعيد الأمور والخلافات بين المجلس والحكومة هي المسيطرة على واقعنا، الذي يزداد مرارة وتعقيدا، وكأن السيطرة عليها أصبحت من المستحيلات.

وإذا ما أردنا أن نعرف أسباب كل ما يحدث في الكويت، فسنجد أن القفز فوق القانون وتجاوزه هو أهم هذه الأسباب، فأغلب مسؤولينا من النواب والوزراء رمى القانون وراء ظهره، وأخذ يفعل ما يريد، لا يهمه في النهاية إلا مصلحته الشخصية وبقاؤه في منصبه، وليذهب الجميع إلى الجحيم، ودون أن يضع مصلحة البلد وأهله في الاعتبار.

ورغم كل ما يحدث، فإنني مازلت أحلم ـ ويحلم معي كثير غيري من أهل الكويت ـ أننا سنتجاوز هذه الخلافات، وستعود البلاد إلى سابق عهدها من التلاحم والحب والود، إذا نحن انتبهنا وأخذنا حذرنا وفكرنا بمصلحة البلد قبل مصلحتنا.

إن ما يجب أن ننتبه إليه أولا هو دعوة صاحب السمو الامير في نطقه السامي إلى «نبذ خلافاتنا والالتفات نحو مشاريع البنى التحتية وتحسين الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإسكان وغيرها والتصدي للفساد أينما وجد وسن التشريعات الناجزة والتدابير العملية التي تحفز الاستثمار وإقامة المشاريع في الكويت والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتوفير أسباب الرفاه لهم والتخفيف عن كاهلهم وتحقيق فرص العمل التي تمكن الشباب من المساهمة في بناء بلدهم والاتجاه للرقابة الموضوعية والمساءلة التي تستهدف إصلاح الخلل والانحراف وليس الأشخاص بذاتهم».

فهذه الدعوة الكريمة من سموه تحتاج منا جميعا إلى أن نصغي لها ونعمل بها، وما جاء هذا التحذير من سموه إلا لأنه شعر بمدى خطورة ما يحدث في البلد، وازدياد حدة الخلافات والصراعات.

أتمنى من أعماق القلب أن يراجع كثيرون أنفسهم، ويعودوا إلى رشدهم، ومع ذلك سنبقى نحلم أن المستقبل سيكون أفضل، إذا طبقنا القوانين على الجميع، وابتعد كثير من نوابنا عن الواسطات، وأن يتم تعيين المواطن في مكانه المناسب، وتقر جميع الكوادر التي سببت شللا كاملا في البلد بسبب الاعتصامات والإضرابات، وفوق كل هذا الابتعاد عن العصبيات القبلية والطائفية والفئوية البغيضة.

إطلالة

khaled_news@hotmail.com
خالد العرافة

طلبك الاسكاني يجعلك ثرياً

هناك أزمة حقيقية بحاجة إلى تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية متمثلة في حل الأزمة الاسكانية التي يعاني منها معظم المواطنين حيث ان طابور الطلبات في تراكم إلى يومنا هذا حيث وصل أحقية السكن حتى الآن لأصحاب طلبات 97 مما يعني ذلك أن صاحب طلب عام 2000 يحتاج إلى 10 أعوام قادمة حتى يحصل على الرعاية السكنية حقيقة استغربت من تأخر الطلبات وعدم الحصول على السكن ومحصت جيدا فوجدت أن السبب الرئيسي في تراكم وطول الانتظار يعود إلى عدم الالتزام بأولوية الدور بالسكن وإنما تترك له الحرية لاختيار مشاريع أخرى وتأجيل طلبه مما يعد ذلك حرمان من هو بعده من هذه المشاريع رغم أحقيتهم، ولكن لا حياة لمن تنادي، كما أن هناك البعض وجدوا من طلباتهم استثمارا جيدا حيث كلما وصل دوره في المشاريع الاسكانية قام على الفور بإعلان التنازل عنه مقابل طلب آخر إضافة إلى مبلغ كبير يصل إلى خمسين ألف دينار وبعد ذلك يستحق السكن في أي مشروع قادم، وفي المقابل لا نجد أي تحرك يذكر من النواب والإسكان رغم ازدياد طابور الانتظار كما أنهم لم ينتبهوا إلى أسباب المشكلة حيث لو لم تكن هناك تنازلات من أصحاب تلك الطلبات لوجدنا على الأقل أن المشاريع تغطي طلبات 2005 وحلت جزءا من المشكلة ولكن مع الآسف كان من الأولى على المؤسسة العامة للرعاية الاسكانية عدم السماح بالتنازل لمن وصل دوره في السكن وإلزامه بالمشروع المتوافر أو إلغاء طلبه والوقوف من جديد بطابور الطلبات بدلا من حالة الترف والتخير التي جعلت البعض منهم يملكون ثروات هائلة بسبب تنازلهم عن دورهم في السكن مقابل مبلغ مالي كبير، إضافة إلى طلب آخر ونجدهم في الأصل ليسوا بحاجة إلى السكن حيث ان الغالبية من هؤلاء يعيشون في بيت العائلة وتجد المواطن الآخر متعلقا في الشقق ومرهقا من الإيجارات ينتظر بيت العمر الذي ربما يتسلمه أبناؤه الورثة من بعده نظرا لشح المشاريع الاسكانية.

قبل أيام ورغم مشكلة السكن ظهرت لنا المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ قانون السكن للمرأة الكويتية بغض النظر عن التصنيف ولكن هذا القانون سيخلق أزمة جديدة حيث حتى الآن لا يوجد أي تصور وإنما تتم دراسة الطلبات ومن ثم يتم وضع التصور كما يقول احد المسؤولين في بنك التسليف كنت أتمنى شخصيا قبل اقرار هذا القانون أن يتم توفير المشاريع الاسكانية للمرأة الكويتية بدلا من حالة التخبط التي تعيشها المؤسسة حيث ان معظم الحالات بوجهة نظري ينطبق عليها بيوت منخفضة التكاليف علما بأن هذه المنازل لم يتم انشاؤها بعد ولم تتم ترسية العطاء على أي شركة متسائلا كيف سيتم توفير السكن للكويتيات؟

كما أن هناك قضية أخرى مهمة لم ينظر لها من أعد القانون ومتمثلة بشريحة كبيرة من الكويتيات العازبات اللاتي حرمهن القانون من حق السكن بشرط أن يكون لديها قريبة لها تقطن معها متناسين بذلك أن هناك عددا كبيرا ليس لهن سكن بعد بيع بيت والدهن وبعضهن ليس لديهن أخوات والبعض منهن في خلاف فيما بينهم لماذا لم ينظر القانون لهذه الفئة، انني أطالب وزير الإسكان بإعادة النظر في سكن العازبات وعدم تكرار مشكلة بيوت صباح السالم المخصصة للمطلقات ودمج هذه الفئة مع المجتمع من خلال توفير بدل إيجار لهذه الفئة مماثل للبدل الذي يحصل عليه المواطن وبذلك سوف ننصفهن مع الكويتية المتزوجة والمطلقة ومنا إلى وزير الاسكان.

● سبق أن خاطبنا وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الاشغال د.فاضل صفر بالاستعجال في اعتماد بقية الوكلاء المساعدين بالبلدية وبالفعل قام الوزير مشكورا بعرض الأسماء على مجلس الخدمة المدنية وبعدها اعتمد مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة قبل أسبوع مرسوما بتعين 3 وكلاء مساعدين في بلدية الكويت وهم م.عبدالكريم الزيد وم.يوسف مناور وم.غسان الثاقب بلا شك نفتخر بهؤلاء الكوادر الذين لهم بصمات واضحة في مجال اعمالهم في القطاعات التي يعملون بها في البلدية كما انني أتمنى من وزيرنا النشط اعتماد الأمناء المساعدين في المجلس البلدي الذين لهم أحقيه بالأماكن التي يشغلونها أمثال الأمين المساعد لشؤون المالية والادارية محسن الشامري الذي لا يختلف عليه اثنان على جهوده المخلصة بعمله وبحاجة إلى دعم من معاليكم لإنصافه.

رجبيات

twitter: @fa6mabr
فاطمة بن رجب

التعليم ينتظر رصاصة الرحمة

منذ عدة سنوات وبعد أن شلت وزارة التربية والتعليم من جانبها التربوي لم يتبق لها سوى جانبها التعليمي كي تتكئ عليه وتمضي في مسيرتها لعلها تصل ولو متأخرة لما وصل إليه الجميع قبلها.

الأمر الذي اضطر الوزارة للاستناد إلى الركائز الثلاث للعملية التعليمية وهم: المعلم والمنهج والطالب، ولسوء الحظ حال الثلاثة كمن يحتضر، المعلم وكما قلت مرارا لم يتم اختياره وفق أسس صحيحة وذلك يتضح لنا ابتداء من معدلات قبول كليات التربية والشروط الموضوعة فهي لا تتناسب مع جودة المعلم الذي نطمح إليه فنجد المستويات الوسطى والمتدنية هي التي تقبل على كليات التربية، وأيضا شريحة كبيرة من المعلمات تم إجبارهن على هذا المجال لطبيعة بيئة التدريس غير المختلطة، فالعادات والتقاليد هي التي حددت مهنة التدريس لهن، إذن لا جودة ولا رغبة في التدريس.

أما المناهج فيكفي لنا أن نعلم أن معظمها تم إعداده «أي كلام» لا تستغربوا فهذا هو الواقع، يتم تشكيل لجان من موجهين ومعلمين لإعداد منهج معين ونظرا لانشغالهم ولقلة أو انعدام الذمة يتم تكليف أحد المراكز (مثل مراكز إعداد التقارير والبحوث التجارية) أو أحد المدرسين الخصوصيين نظير مبلغ زهيد، ودون أن تتم مراجعة ما تمت كتابته تتم على الفور الموافقة عليه وطباعته فقناصو المناقصات مستعجلون للتعاقد مع مطابعهم الخاصة وأرصدتهم مشتاقة للمال!

نأتي أخيرا للطالب الذي لا عزاء له في نشأته في ظل تلك الظروف التعيسة، وتعاسته أشد إذا حرم كذلك من والدين يرعيانه، فيصبح في وسط به فوضى عارمة غاب فيه دور الأهل وانعدم فيه وجود المعلم القدوة وانقرضت فيه المناهج السليمة فكيف لبذرة سليمة أن تنمو لتصبح شجرة وافرة الظلال والثمار في ظروف غابت فيها متطلبات الحياة الأساسية؟!

حالي كحال الجميع تعصف برأسي التساؤلات التي لا جواب لها: من المسؤول؟ أين دور الباحثين؟ لم لا يتم الأخذ بتوصياتهم ومقترحاتهم؟ لم كل هذا التسويف؟ من المستفيد من ضياع سفينة النهضة في بحر التخلف؟ والأهم أين سيكون موقعنا في المستقبل إذا ما استمرت هذه الأوضاع.

شلت «التربية»، ونحن والتعليم ننتظر رصاصة الرحمة..

حديث الساعة

@mubarakalwqain
مبارك الوقيان

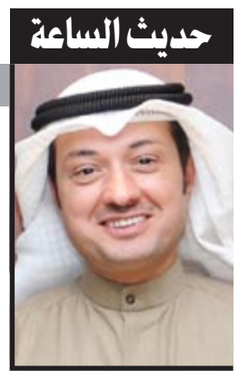

أحمد الحمود.. مثال رائع

استمعت مؤخرا الى احد شيوخ الدين في اذاعة القرآن الكريم عبر اذاعة الكويت، وكان حديثه عن الجانب الشرعي لما يقوم به بعض الموظفين من اعتصام واضرابات في الفترة الأخيرة.

وقد بيّن الشيخ محمد عواض العصيمي المخالفات الشرعية لهذه الاعتصامات، وحذر من أن القيام بها له مفسدة كبيرة على من قام بها، بالإضافة الى ضررها على الكويت والكويتيين.

والملاحظ ان اجهزة حكومية كالوزارات وفي مقدمتها وزارتا الإعلام والأوقاف لا تتم الاستفادة منها لتفنيد ما تتعرض له الدولة من أخطار وتهديدات داخلية وخارجية. على سبيل المثال لا الحصر، لماذا لا يتم عرض ما تتسبب فيه الاضرابات من ضرر على الكويت سواء من الجانب الديني او الوطني عبر تلفزيون الكويت بقنواته المختلفة؟ وكذلك الحال في القنوات الاذاعية التابعة لوزارة الإعلام. وكذلك الحال لوزارة الأوقاف التي من المفترض على أئمة مساجدها العاملين لديها القيام بدورهم ببيان الجانب الشرعي من هذه الأحداث التي تلم بالبلاد مؤخرا.

ان من يتابع ما يحدث في الساحة مؤخرا من اضرابات واعتصامات يلاحظ ان هناك عقلا مدبرا «يخطط وينسق وينفذ» ما يجري من أحداث، بينما نجد في الجانب الآخر كل وزارة من وزارات الدولة تعمل على حدة، وكأنها جزر متفرقة لا يربطها رابط ولا تجمعها مصيبة، فإلى متى هذا الحال يا ترى؟!

● متابعة المواطنين ومشاكلهم: ينتقد عدد من نواب مجلس الأمة ما يناله القياديون في الدولة من امتيازات ومكافآت كبيرة لا تقارن مع ما يملكونه من كفاءة او ما يقومون به من جهد.

وفي رأيي ان ما يردده هؤلاء النواب صحيح الى حد ما، فمعظم القياديين في الدولة لم يتم اختيارهم لما يمتلكونه من كفاءة او أهلية لهذا المنصب كما يحدث في القطاع الخاص، كما ان فترة دوامهم في الوزارة لا تزيد على الساعات السبع التي يقضيها معظم الموظفين في مقار أعمالهم.

لذا فالمطلوب حاليا من هؤلاء القياديين ان ينزلوا من عليائهم قليلا، وان يبادروا بالتواجد في وزاراتهم أو في الجهات التابعة لهم وذلك في «الفترة المسائية».

على سبيل المثال لا الحصر، لاحظ أهمية وجود مسؤولين قياديين في وزارات كالداخلية او الصحة أو الإعلام... الخ، خلال الفترة المسائية، ثم لاحظ النقلة النوعية التي ستشهدها هذه القطاعات في الدولة لو تم ذلك فعليا وبشكل جدي ومتفان.

ولعل ما يستحق ان نختم به هوَ المثال الايجابي الذي قام به وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود عندما تواجد في قلب الحدث خلال المهرجان الذي أقيم في ساحة الارادة قبل عدة أسابيع وهو ما أدى الى عدم وقوع اي حادثة سلبية تذكر، مما حدا بأحد نواب المعارضة الى الإشادة بدور وزارة الداخلية ورجالها خلال هذا الحدث الحساس، وهو الأمر الذي لا يحدث في أكبر الدول رقيا وتطورا.